PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Mal**
DATE:	**24-December-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**145,000**
TITLE :	**Can the government intervene in order to import drugs instead of the private sector?**
PAGE:	**02**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Ahmed Sabry**

هل يمكن تدخل الحكومة لاستيراد الأدوية بدلاً من القطاع الخاص؟

أحمد صبرى

مع تدخل الحكومة لاستيراد العديد من السلع الغذائية نيابة عن القطاع الخاص، استطلعت «المال» آراء عدد من المسئولين والعاملين بقطاع الصحة والأدوية بشأن إمكانية تكرار تلك التجربة على الأدوية التى ليس لها مثيل مصرى، كخطوة لمنع احتكار الشركات عملية توزيعها، بأسعار مبالغ فيها.

بداية قال الدكتور خالد مجاهد المتحدث الرسمى باسم وزارة الصحة، إن الوزارة لم تناقش فكرة إدخال الدواء المستورد ضمن منظومة الاستيراد والتوزيع الحكومى التى بدأت الحكومة تنفيذها.

وأشار مجاهد فى تصريحات لـ«المال» إلى أن هناك اجتماعات دورية يتم عقدها بين الدكتور عبدالناصر سنجاب مستشار الوزير للصيدلة، والدكتور طارق سلمان مساعد الوزير لقطاع شئون الصيدلة لاتخاذ خطوات فى إصلاح المنظومة وتطويرها بما فيها قوانين التسعير.

وأضاف أن تلك الاجتماعات قد تتطرق لفكرة استيراد الحكومة للأدوية نيابة عن الشركات، ولكن حتى الآن لم يتم تحديد موعد لإقرار ذلك من عدمه.

من جانبه، كشف مصدر مطلع أنه من المستحيل تطبيق ما نفذته وزارة التموين على الأدوية المستوردة، باعتبار أن الدواء منتج إستراتيجى يخص وزارة الصحة وحدها، كما أن الوزارة تسيطر على جميع الأدوية المستوردة، وأنه لا يمكن أن يتم استيراد أى دواء من دون تسجيله فى إدارة الصيدلة بسعر توافقى بين الوزارة والشركة المصدرة، وبالتالى ليس هناك حاجة لقصر الاستيراد على الدولة.

وأشار إلى أن أغلب الأدوية المستوردة لها مثيل مصرى، مضيفا أن شركات الأدوية العالمية لديها فروع ومصانع فى مصر، وتوزع منتجاتها بنفسها، والبعض الآخر له مكاتب علمية تعمل على تسجيل أدوية الشركة الأم فى وزارة الصحة ثم توزعها عبر وكيلها الذى قد يكون خاصًا أو حكوميًا متمثل فى الشركة المصرية لتجارة الأدوية، والتى لديها أكبر منافذ توزيع، تستحوذ من خلالها على نسبة كبيرة من التوكيلات للشركات الأجنبية. وأوضح أن هناك عقارات وأصناف لا تسمح التكنولوجيا المحلية بإنتاجها مثل بعض أصناف مشتقات الدم، وبعض أدوية السكر، وجميع أصناف الألبان، مشيرا إلى أن وزارة الصحة تلجأ إلى المناقصات لتوفير تلك الأصناف للسوق المحلية بأقل الأسعار، وأفضل معايير السلامة والجودة.

وقال الدكتور على عبدالله، رئيس المركز المصرى للدراسات الدوائية والإحصائية، إن الشركة القابضة للأدوية تمتلك حق توزيع معظم الأدوية المستوردة فى مصر، وهو ما يميزها كشركة قطاع أعمال، موضحًا أنه فى حال تطبيق ما نفذته وزارة التموين على الأدوية سترتفع أرباح الشركة القابضة بصورة كبيرة.

وأضاف أن نسبة الأدوية المستوردة فى مصر والتى ليس لها بديل تقدر بنحو 7% من إجمالى الأدوية المتداولة فى السوق، وتتوزع حصتها ما بين الشركة المصرية لتجارة وتوزيع الأدوية، إضافة إلى شركات الاستيراد الخاصة.

وأوضح عبدالله أن قصر استيراد الأدوية على الحكومة أمر يحتاج إلى دراسة وتنسيق مع إدارة الصيدلة بوزارة الصحة، بحيث لا تسمح بترخيص أى دواء مستورد إلا إذا كان مستوردًا عبر الشركة المصرية لتجارة الأدوية التابعة للقابضة للأدوية.

وأكد أن هناك أدوية مستوردة ليس لها مماثل مصرى بسبب أنها تحتاج تكنولوجيا عالية جدا مثل جميع الألبان، و90% من وسائل منع الحمل، وأدوية السرطانات والحقن المعبأة وبعض أنواع الأنسولين والبومين الكبد وحقن الآر إتش.

وأشار عبدالله إلى أن ألبان الأطفال كانت توزع عبر الشركة القابضة للأدوية إلا أنه مؤخرا منذ نهايات عهد الدكتور عادل العدوى وزير الصحة السابق تم إسناد استيراد اللبن إلى شركات خاصة، مما مثل ضربة للشركة وتقريبها من الامتيازات التى كانت خاصة بها.

من جانبه، قال الدكتور محمد ميروك، المدير التنفيذى لشركة فارميد هيلث كير للأدوية، إنه من الممكن قصر استيراد الأدوية على الحكومة، معتبرًا ذلك أفضل إذ سيجعل الحكومة الموزع الوحيد لتلك المنتجات بشكل سيحجم من طرحها فى الأسواق بطريقة غير شرعية.

وأضاف أن هناك 20% من الأدوية المستوردة يتم توزيعها فى مصر بصورة غير شرعية وغير مسجلة بإدارة الصيدلة، وتباع الصيدليات منها العديد من الأصناف فى مخازن قريبة من مكان الصيدلية، مؤكدًا أن هناك عددًا قليلاً من الأدوية الأصلية تباع فى مصر وليس لها مثيل مصرى، وأرجع ميروك أن مصر ليس بها أدوية أصلية بسبب أنها لا تحترم اتفاقيات الحات رغم توقيعها عليها، وذلك لأن مصر من الدول النامية، التى لا تستطيع تحمل أسعار الأدوية الأصلية، لذلك فإن معظم الشركات المصرية تصنع بدائل لتلك الأدوية.

وأكد أنه حتى الأدوية الأصلية التى ليس لها مثيل محلى وتباع فى الصيدليات حاولت الشركات تصنيعها محليا لكنها وقعت فى عوائق تسعير وتسجيل تلك الأدوية مثل عقار «Labitalol» وهو الوحيد المخصص فى العالم لضغط الدم مع السيدات الحوامل، وحاولت بعض الشركات تصنيعه لكنها لم تستطع بسبب انخفاض التسعير.